الأمم المتحدة

A/AC.109/2007/19

الجمعية العامة

Distr.: General
3 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الأمم المتحدة لمراقبة استفتاء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن تقرير مصير توكيلاو

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٢
ثانيا – معلومات أساسية	٣-٦	٢
ثالثا – الأعمال التحضيرية المضطلع بها لإجراء الاستفتاء	٧-١٢	٤
رابعا – أنشطة البعثة قبل الاستفتاء	١٣-١٤	٥
خامسا – أنشطة الاستفتاء الفعلي	١٥	٦
سادسا – نتائج الاستفتاء	١٦	٦
سابعا – الأنشطة والملاحظات المتعلقة بما بعد الاستفتاء	١٧-٢٠	٧
ثامنا – الاستنتاجات والخطوات المقبلة	٢١-٢٤	٨
تاسعا – تقديم الشكر	٢٥	٩

211207 191207 07-62278 (A)

أولا – مقدمة

١ – في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ألقى كوريسا ناساو، رئيس توكيلاو الفخري ''أولو'' وممثل أتافو، كلمة أمام اجتماع عقدته اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأثناء الاجتماع، وجه إلى اللجنة الخاصة دعوة لحضور الاستفتاء المقبل في توكيلاو، الذي يمثل الممارسة الرسمية لتقرير مستقبل توكيلاو السياسي. كما أعرب الحاكم الإداري لتوكيلاو عن تأييد نيوزيلندا الكامل، بصفتها الدولة القائمة بإدارة توكيلاو، للدعوة التي وجهها ''الأولو''، في بيانه إلى اللجنة الخاصة.

٢ – وعقب المشاورات، عين رئيس اللجنة الخاصة السفير روبرت آيسي من بابوا غينيا الجديدة ليحضر الاستفتاء في توكيلاو بالنيابة عن اللجنة الخاصة. وقد رافقت السفير آيسي السيدة لون يسين من وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية. ومثلت موظفة إعلامية، هي أريان روميري، إدارة شؤون الإعلام. وضم الفريق الرسمي لمراقبة الانتخاب ديريك فريتز من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ووولتر ريغاموتو، من فيجي. وكان الجميع حاضرين طوال عملية الاستفتاء، التي جرت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – تشكل توكيلاو منذ عام ١٩٢٦، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تديره نيوزيلندا. وعلى مدى السنوات الإحدى والثلاثين الماضية، جرت سلسلة من المناقشات والمشاورات، وجُرِّبت نظم مختلفة من الحكم والخدمة العامة، إذ أن توكيلاو عجزت عن حل مسألة وضعها السياسي المستقبلي[(١)].

٤ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قرر مجلس الفونو العام (الهيئة النيابية الوطنية) رسميا، بتوافق الآراء وبتأييد المجالس القروية الثلاثة جميعها، تأييد الحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا، باعتباره الخيار المتعين بحثه، بصورة جادة، مع حكومة نيوزيلندا. وقد استند هذا القرار إلى توصية صادرة عن اللجنة الدستورية الخاصة، استندت بدورها إلى مشاورات مكثفة أجريت في كل جزيرة من جزر الإقليم المرجانية في وقت سابق من العام المذكور.

---

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن موقع توكيلاو وتاريخها وأحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انظر أحدث ورقات العمل التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن توكيلاو (A/AC.109/2007/11). ويمكن الاطلاع على جميع ورقات العمل المتعلقة بتوكيلاو على موقع الأمم المتحدة المعني بإنهاء الاستعمار (www.un.org/depts/dpi/decolonization/).

وتم التوصل، في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤، إلى اتفاق على الخطوات المتعين اتخاذها لتفعيل هذا القرار. وشملت الأعمال التحضيرية لتنفيذ هذا القرار سلسلة مناقشات مع كبار المسؤولين في كل من ويلينغتون وآبيا، واجتماعات مع المستشار الدستوري لتوكيلاو، البروفسور توني أنجيلو، مع كبار المسؤولين والقادة السياسيين في توكيلاو، وعددا من الاجتماعات التي عقدت مع جاليات توكيلاو في الخارج، أي في نيوزيلندا وساموا وساموا الأمريكية وهاواي وأستراليا. وأثناء زيارة رئيسة وزراء نيوزيلندا لتوكيلاو في آب/أغسطس ٢٠٠٤، رحبت بقرارات توكيلاو بشأن وضعها السياسي المستقبلي وأكدت لتوكيلاو استمرار صداقة نيوزيلندا ودعمها الدائمين لها وهي في سبيلها إلى تقرير المصير.

٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، وافق مجلس الفونو العام في اجتماعه على نص مشروع معاهدة ارتباط حر بين توكيلاو ونيوزيلندا، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه ممارسة تقرير المصير. وعين المجلس أيضا لجنة للترجمة وهيئة للاستفتاء. وبعد ذلك، وافق مجلس الفونو العام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على ترجمة كل من مشروع الدستور ومشروع المعاهدة[٢] ووافق على مشروع قواعد الاستفتاء. كما وافق على أنه لا بد من الحصول على أغلبية عامة تمثل ثلثي الأصوات المدلى بها حسب الأصول في اقتراع وطني، لتغيير وضع توكيلاو، وقرر أن يجري التصويت أولا في آبيا ثم في الجزر المرجانية الثلاث.

٦ - وجرى استفتاء أول لتقرير الوضع المستقبلي لتوكيلاو في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦[٣]. وصوت ستون في المائة من الناخبين من أهالي توكيلاو في ذلك الوقت مؤيدين لخيار الحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا. إلا أن هذه النسبة المئوية لم تكن كافية لتحقيق أغلبية الثلثين اللازمة، لذلك ظل وضع توكيلاو كما كان عليه قبل الاستفتاء. وقد مثل السفير روبرت أيسي من بابوا غينيا الجديدة، اللجنة الخاصة، خلال استفتاء عام ٢٠٠٦. وأجري التصويت في عام ٢٠٠٦ أيضا في حضور بعثة من بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة، والتي اعتبرت أن عملية التصويت تتمتع بالمصداقية وتعكس رغبة شعب توكيلاو.

(٢) تتوافر نسخ من مشروع الدستور ومشروع المعاهدة على الموقع التالي: www.tokelau.org.nz.

(٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر تقرير اللجنة الخاصة عن استفتاء توكيلاو في شباط/فبراير ٢٠٠٦، A/AC.109/2006/20.

ثالثا – الأعمال التحضيرية المضطلع بها لإجراء الاستفتاء

٧ – كما سبق ذكره، فقد سُنت في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٥ مجموعة قواعد للاستفتاء الأول الذي جرى في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ووفقا لهذه القواعد، تقرر أن تُجري الاستفتاء هيئة للاستفتاء. وبما أن الاستفتاء الثاني أُجري بعد عشرين شهرا فقط من الاستفتاء الأول، تم بالفعل توزيع قدر كبير من المعلومات عن عملية الاستفتاء على جميع الأسر المعيشية، ونُشرت هذه المعلومات على موقع حكومة توكيلاو على الإنترنت. وتضمنت هذه الوثائق الأولية عددا من صحائف الوقائع التي تغطي الموضوعات التالية: ''الاستفتاء المتعلق بتقرير مصير توكيلاو''؛ و ''أدلِ برأيك بشأن مستقبل توكيلاو''؛ و ''تقرير مصير توكيلاو''؛ و ''ما يعنيه تقرير المصير بالنسبة إلى توكيلاو''.

٨ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد ممثلو الجزر المرجانية الثلاثة، سلسلة أخرى من المشاورات مع جاليات توكيلاو في هاواي وساموا الأمريكية، من أجل توضيح المسائل المتعلقة بمشروع الدستور ومشروع المعاهدة وعملية الاستفتاء. واستمرت المشاورات في شباط/فبراير وآذار/مارس مع جاليات توكيلاو في ساموا ونيوزيلندا وأستراليا.

٩ – ومن أجل زيادة الشعور بملكية عملية الاستفتاء وجذب قرويي توكيلاو للمشاركة فيها، تقرر إنشاء لجان للاستفتاء في القرى تكون مسؤولة عن تصميم وتنفيذ حملة التثقيف الوطني/التوعية العامة على مستوى القرية. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عُقدت حلقة عمل تدريبية في آبيا لأعضاء لجان الاستفتاء القروية للموظفين المعنيين بإصدار البطاقات للاستفتاء. ثم عادت كل من لجان الاستفتاء القروية إلى الجزيرة المرجانية التي تنتمي إليها لكي تضع خطط عمل في مجال التربية المدنية تلائمها وتنفذها فيها. وقدمت تلك الخطط عقب ذلك إلى شيوخ القرى الذين اعتمدوها وشجعوا القرويين على المشاركة في الاستفتاء. وقامت اللجان بأنشطة من قبيل عقد الاجتماعات وحلقات العمل وبث البرامج الإذاعية، وقدمت تقارير كل أسبوعين إلى مدير مشروع الاستفتاء في آبيا.

١٠ – وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أُجري تقييم للتربية المدنية في كل من الجزر المرجانية لتحديد مستوى فهم السكان للقضايا المتعلقة بعملية الاستفتاء في مجملها. وحدد ذلك التقييم الجماعات المستهدفة ذات الأولوية (فئة العمر من ١٨–٣٠ سنة والأمهات) والقضايا التي تحتاج إلى مزيد من التركيز (مشروع الدستور ومشروع المعاهدة). وجرى تعديل خطط العمل، وبدأ بعد ذلك تنفيذ أنشطة التربية المدنية أسبوعيا لمعالجة أية جوانب قصور في الفهم العام للعملية.

١١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أجريت في كل من الجزر المرجانية حملة تثقيفية للناخبين مدتها ثلاثة أيام، شملت آليات الاستفتاء ولوجستياته، بمساعدة عروض قُدمت بواسطة برنامج باور بوينت. وخلال الفترة نفسها، وزعت قمصان ملونة مطبوع على ظهرها عبارة ''استفتاء عام ٢٠٠٧'' بلغة توكيلاو وكتيبات بعنوان ''توكيلاو - ملف عن تقرير المصير'' على أبناء توكيلاو الذين حضروا الاجتماعات. كما عقد مجلس الحكومة القائمة سلسلة من المشاورات مع أهالي القرى لزيادة تعزيز حملة التربية المدنية.

١٢ - وعقب اجتماع عقدته هيئة الاستفتاء في أتافو في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتقرير قدمته بعد ذلك إلى مجلس الفونو العام في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قررت الهيئة تخطيط الاستفتاء على نفس الأساس الذي قام عليه التصويت في عام ٢٠٠٦، أي في أربعة أماكن، وهي آبيا، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والجزر المرجانية فاكاوفو ونكنونو وأتافو، في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ على التوالي. وتقرر، على غرار عام ٢٠٠٦ أنه لا بد من الحصول على أغلبية الثلثين من أصوات الناخبين المدلى بها حسب الأصول لتغيير وضع توكيلاو.

رابعا - أنشطة البعثة قبل الاستفتاء

١٣ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قام ''الأولو''، كوريسا ناساو، وفريق الإدارة العليا للاستفتاء الذي يقوده جوفيليسي سوفيناكاما، المدير العام في آبيا، بإطلاع الفريق المكون من خمسة أشخاص التابع للأمم المتحدة على أعمال التحضير للاستفتاء. وذكر فريق الإدارة العليا أنه جاهز تماما لعملية الاستفتاء وأعرب عن ثقته بأنها ستسير سيرا حسنا عقب التحضير لها والتدريب عليها الواسعي النطاق. وقد تم الاتصال بـ ٧٨٩ من الناخبين المسجلين، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٥ في المائة على استفتاء شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتُعزى تلك الزيادة إلى توزيع مزيد من المعلومات على الناخبين وتسجيل مواطني توكيلاو الذين بلغوا مؤخرا الثامنة عشرة من عمرهم، وإلى الاستعانة بفريق متنقل من منزل إلى منزل لتسجيل ناخبين إضافيين.

١٤ - ونوقشت أيضا في الاجتماع مسألة المصوتين بالخارج. فوفقا لقواعد الاستفتاء، لا يحق لمواطني توكيلاو الذين يقيمون في الخارج التصويت ما لم تنطبق عليهم معايير معينة. وتم التوصل إلى هذا القرار بعد مناقشة مستفيضة وهامة، وحُسم أمره في نهاية المطاف في اجتماع عقده مجلس الفونو العام قبل استفتاء شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكان المبرر لهذا القرار هو أنه في حالة فتح باب التصويت لجميع مواطني توكيلاو بصرف النظر عما إذا كانوا من المقيمين أو غير المقيمين في توكيلاو، لن يكون تنظيم الاستفتاء صعباً للغاية من الناحية اللوجستية فحسب، بل يمكن أيضا لأصوات المقيمين خارج توكيلاو أن تطغى على أصوات

المقيمين فيها. إذ أن عدد مواطني توكيلاو المقيمين في الخارج يقدر بـ ٠٠٠ ١٢ نسمة بينما يناهز مجموع السكان في توكيلاو ٥٠٠ ١ نسمة.

خامسا أنشطة الاستفتاء الفعلي

١٥ - شهد فريق الأمم المتحدة عملية التصويت في كل يوم من أيام الاقتراع الأربعة وذلك في آبيا يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (لأهالي توكيلاو المقيمين في ساموا الذين يحق لهم التصويت)، وفي جزر أتافو ونكنونو وفاكاوفو أيام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وكانت مراكز الاقتراع في مواقع مركزية وعليها علامات واضحة في الأماكن الأربعة. وقد أُبلغ الناخبون سلفا بأماكن مراكز الاقتراع، بواسطة مناشير إعلامية وزِّعت مباشرة على الناخبين المسجلين، وبواسطة مواقع حكومة توكيلاو على الإنترنت. كما طُلب من زعماء القرى إبلاغ سكانها بأماكن الاقتراع قبل الاستفتاء. وأتيحت للناخبين عند مدخل كل مركز اقتراع مناشير تبين كيفية التصويت، وتقدم صورة لما ينتظر أن يراه الناخب في بطاقة الاقتراع. وكانت أبواب مراكز الاقتراع مفتوحة من التاسعة صباحا حتى الرابعة مساء في جميع الأماكن. وفي كل مركز من مراكز الاقتراع الأربعة، طاف موظفو إصدار بطاقات التصويت وموظفو الأمم المتحدة على المستشفيات ومنازل الأشخاص الذين لا يستطيعون الانتقال إلى مراكز الاقتراع حاملين صندوق اقتراع ثان للأصوات الخاصة (الشاملة أيضا للأصوات التي اقترع أصحابها بالبريد). وأُنجز هذا العمل لضمان فرصة التصويت لكل الناخبين الذين كان سيتعذر عليهم ذلك لولا ذلك.

سادسا – نتائج الاستفتاء

١٦ - جرى عد الأصوات في مراكز الاقتراع الأربعة والأصوات التي اقترع أصحابها بالبريد، فور انتهاء الموعد المقرر للاقتراع بشأن مصير أتافو يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. واعتبر بشكل عام أن العملية جرت في جو من العلانية والشفافية وحسب الإجراءات المبينة في قواعد الاستفتاء. ومن حيث الأرقام، صوتت نسبة ٦٤,٤ في المائة من المسجلين تأييدا للحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا. إلا أن هذه النسبة المئوية لم تكن كافية لتوافر أغلبية الثلثين اللازمة لتغيير وضع توكيلاو. وقد شارك في التصويت ما مجموعه ٦٩٧ ناخبا، ٤٤٦ صوتوا تأييدا للحكم الذاتي و ٢٤٦ صوتوا ضده، وبلغت النسبة الإجمالية للناخبين ٨٨ في المائة. واعتبر فريق الأمم المتحدة للمراقبة العملية الانتخابية معقولة ومجسدة لإرادة الشعب.

سابعا – الأنشطة والملاحظات المتعلقة بما بعد الاستفتاء

١٧ – كانت نتيجة التصويت محورا لنقاشات مكثفة جرت خلال اجتماع نظمته سلطات توكيلاو مساء اليوم الذي أُعلنت فيه النتائج، وخلال اجتماع ضم مجلس الفونو العام عقد صبيحة اليوم التالي. وقال أولو كوريسا نساو في كلمة ألقاها في ذلك الاجتماع، إن نتيجة الاستفتاء جاءت بمثابة مفاجأة ولكنه يحترم ويؤيد القرار القاضي بتوافر أغلبية الثلثين كشرط مسبق لتغيير وضع الإقليم. وأشار إلى أن توكيلاو ستظل مدرجة على قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأيضا إلى أن نيوزيلندا ستظل تعمل مع توكيلاو لمواصلة تعزيز الحكم الذاتي الداخلي بغية إنهاء الاستعمار فيها من خلال تصويت يجري في المستقبل بعد عدة أعوام من جمع الجزر ضمن إطاري واحد.

١٨ – وأكد السيد ديفيد بايتون، الحاكم الإداري، في كلمته أن نيوزيلندا تحترم نتيجة الاستفتاء وأنها ستواصل الوفاء بواجباتها كدولة قائمة بالإدارة. وأضاف أن التحدي الذي يواجه القيادة في توكيلاو الآن يتمثل في النظر في بواعث قلق ٣٥ في المائة من سكان توكيلاو الذين عارضوا الحكم الذاتي والسعي إلى فهم آرائهم، في محاولة لتوحيد ”أسرة توكيلاو“. وأشار السيد بايتون أيضا على أن نتيجة الاستفتاء لن تغير برنامج عمل توكيلاو ولا ترتيبات الدعم الاقتصادي المتفق عليها حتى سنة ٢٠١٠، التي التزمت نيوزيلندا بموجبها بتوفير الأمن المالي لتوكيلاو والدعم للمدارس والمستشفيات؛ ولن تغير من التزام نيوزيلندا المستمر بتوفير خدمات الشحن إلى توكيلاو.

١٩ – أما السفير روبرت آيسي، الذي مثل رئيس اللجنة الخاصة، فقد أكد لأهالي توكيلاو أن اللجنة تحترم تماما نتيجة الاستفتاء. وأشار السيد آيسي إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت في قرارها ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، أنه بينما توجد أمام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ثلاثة سبل تحقيق الحكم الذاتي التام، فإن النقطة الهامة تتمثل في أن يجسد الخيار ما لدى شعوبها من رغبات تعرب عنها بحرية. ومضى قائلا إنه بغض النظر عن نتيجة التصويت فهذا هو ما حدث بالتأكيد في حالة توكيلاو. وأشار إلى أن اللجنة الخاصة لطالما بهرتها قدرة مجتمع توكيلاو الصغير المؤلف من ١ ٥٠٠ شخص على إدارة شؤونه بنفسه في مجالات عديدة.

٢٠ – وأردف السفير آيسي قائلا إن توكيلاو ظلت تتمتع بمكانة خاصة في جدول أعمال اللجنة الخاصة طوال سنوات عديدة. وقد تجلت هذه الحقيقة في الزيارات الخمس التي قامت بها بعثات اللجنة لجزر توكيلاو منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، وتجاوز عدد البعثات إلى هذا الإقليم عدد البعثات إلى أي إقليم آخر من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي

لا تزال مدرجة في قائمة الأمم المتحدة. كما أشار إلى أن اللجنة قد سلمت، بل وأشادت في مناسبات عديدة، بالتعاون الوثيق من نوعه القائم منذ أمد طويل بين توكيلاو ونيوزيلندا واللجنة الخاصة. ووصف ذلك بأنه مثال يجب أن تحتذيه الدول الأخرى القائمة بالإدارة والأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي، باعتباره المسار النموذجي الذي يتعين على سلطات الإدارة الأخرى أو الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي اتباعه للمضي قدما في جهود إنهاء الاستعمار. ثم كرر الإعراب عن تقدير اللجنة العظيم للعمل الكبير والتفكير الكثير اللذين سبقا قرار توكيلاو إجراء الاستفتاء. ورغم نتيجة التصويت، أكد لأهالي توكيلاو جميعا أن اللجنة الخاصة لن تتخلى عنهم.

ثامنا – الاستنتاجات والخطوات المقبلة

٢١ – جرت على مدى سنوات عمليات مكثفة من الحوار والمشاورات بشأن وضع توكيلاو المقبل، وحدث ذلك بوجه خاص منذ عام ٢٠٠٣ على الصعيدين الوطني والقروي عندما قرر مجلس الفونو العام ”تأييد الحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا باعتباره الخيار المتعين بحثه، بصورة جادة، مع حكومة نيوزيلندا“. وهذا القرار المصحوب بدرجة واضحة من الاتفاق بين جميع الأطراف المعنية، ولا سيما تأييد قيادة توكيلاو السياسية بالإجماع على جميع مستوياتها، هو الذي خلق شعورا بالدهشة الحادة عند ظهور نتيجة الاستفتاء.

٢٢ – وكما تبين آنفا، أظهرت نتيجة التصويت أن ٣٥ في المائة من سكان توكيلاو لا يؤيدون الحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا، وبالتالي هم على تضاد مع القيادة السياسية في آرائها. وبما أنه كان من المتوقع أن تأتي نتيجة التصويت لصالح الحكم الذاتي بأغلبية كاسحة، تدل النتيجة التي تمثلت في اعتراض ٣٥ في المائة عليه على أن القيادة في توكيلاو يجب أن تواصل جهودها لكي تتفهم على أفضل وجه أولويات شعب توكيلاو بجميع شرائحه، سواء فيما يتعلق بالحكم الذاتي أو غيره من المسائل التي تشغل سكان توكيلاو. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن لتوكيلاو، شأنها شأن جميع المناطق، ديناميتها السياسية الداخلية الخاصة بها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يطمئن إلى أن الجهود التي بُذلت في عملية الاستفتاء لم تكن فرصة ضائعة، لأنها عززت إلى حد كبير مستوى الوعي في أوساط سكان توكيلاو بجميع المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي. وأشار مجلس الفونو العام إلى أن التصويت يعد خطوة إلى الأمام على طريق الحكم الذاتي وأن ثمة حاجة لفترة من التفكير قبل أن تقرر توكيلاو اتخاذ أي إجراء مستقبلي. وقد عبرت نيوزيلندا عن هذا الشعور عندما سلمت بأن توكيلاو ربما ترغب في التصويت مرة أخرى على وضعها الدستوري بعد أن تتاح لها فرصة التفكير في قرارها الأخير. في الوقت نفسه، طمأنت نيوزيلندا توكيلاو على

استمرار صداقتها ودعمها لها. ويتمثل التحدي الذي يواجه قيادة توكيلاو في النظر في شواغل ٣٥ في المائة من السكان الذين عارضوا الحكم الذاتي، في إطار الدروس المستخلصة ومعالجتها، وذلك بغية توحيد صفوف الجماعة سكان توكيلاو الضئيل العدد في أي إجراء يتخذونه في المستقبل.

٢٣ - وتتمثل النواحي الإيجابية في العملية في أن الاستفتاء أُجري بأقصى درجات الحِرفية وأن المشاركة فيه كانت مرتفعة. والمطلوب من سكان توكيلاو مرة أخرى التركيز على المسائل المتعلقة بوضعهم، بإجراء مناقشات ومشاورات مكثفة.

٢٤ - في هذه الأثناء، ستظل توكيلاو إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي يخضع لإدارة نيوزيلندا. وقد أكدت ذلك جميع الأطراف - توكيلاو ونيوزيلندا واللجنة الخاصة في بياناتها. كذلك الأمر، أكدت نيوزيلندا التزامها بمواصلة الوفاء بواجباتها كدولة قائمة بالإدارة.

تاسعا - تقديم الشكر

٢٥ - يود فريق الأمم المتحدة أن يسجل تقديره لحكومة نيوزيلندا ولمجلس الحكومة القائمة في توكيلاو على ما أبدياه من مظاهر مجاملة للجنة الخاصة، وعلى روح التعاون التي سادت عملية الاستفتاء. كما يود فريق اللجنة أن يتوجه بالشكر إلى موظفي مكتب توكيلاو في آبيا على كل ما أبدوه للفريق من حُسن ضيافة وتعاون أثناء وجوده، وإلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آبيا على ما أبداه من تعاون. وأخيرا وليس آخرا، يقدر فريق اللجنة، شعب توكيلاو على ما أظهره من دفء مشاعر وحُسن ضيافة لدى إقامته القصيرة في جزره البديعة.